عايد على الشيء المستغرق نفيه رد ذلك يوجب عمومه في مدلوله
المصحح الاستثناء منه والمنع واجوبته السابقة غلط منشاه
توهم توقف الاستثناء على المذكر حتى تعسف في تذكير الضمير وان
كل نكرة يستثنى منها وكل معرفة لا يستثنى منها وليس كذلك قال الله
تعالى ما فعلوه الا قليل منهم وهذا الحكم ما فعلوه الا قليل منهم واما
بدل من الا على حالة يكون محل له فيها الرفع وهو على كل اي الاسم
فيراعي اعتبار محل الاسم قبل دخول لا وهو المعنى بالتبعية على التوهم
او من الاسم باعتبار ان لا غير عاملة او من لا واسمها على تركيبهما على
الثلاثة الاقوال وعلى قول الزجاج اعراب اسمها لا يمنع من ملاحظتها
معها كما قالوه في ان واسمها ورد البدل باوجه لا تحصى وجها دون
وجه اي من اي شيء البدل من الضمير او من الاسم توهما او غيره او من
لا واسمها قاول اوجبه الرد انه بدل بعض ولا رابط يعود منه على
المبدل منه واجيب بان الضمير فيه اكتفي لا واجب قال في الكافية
وكون ذي لشتمال او بعض صحب بمضمر وفي وكن لا يجب ورد بان
كونه اكتفي لا يقتضي عدم وجوده بالكلية ولم يوجد اصلا واجيب
بان الضمير انما يحتاج اليه حيث يحتاج استيناف التابع ليربط
بالضمير اما هنا فالرابط وكافية في دفع الاستيناف كذا اجاب
به الرضاع في اعرابه ورد بان الرابط ما يكون في الصناعة رابطا ولم يوجد
لفظة الا في الروابط الثاني مما ورد به البدل ان شرط البدل الموافقة
لما قبله في معنى عامله الذي هو الاكمل وفي الكلمة الشريفة الله ما شئت وما
قبله منفي فتخالفا واجيب بان المراد توافقهما في العامل والتخالف في
النفي والاثبات لا يضر فان المراد من البدل الاشتراك في العامل وهو
حاصل لان العامل في نحو ما قام احد الا زيد هو قام فانه عامل في المبدل منه
والبدل ورد بان شرط البدل الاتحاد في النسبة المعنوية فالابن مالك التابع
المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا واجيب بان المراد الاتحاد

بعد

بعد ابطال النفي فكذا وقعت النسبة بعد الابطال بالا للنفي وهذا جواب
دقيق خفي على بعض المحققين فقال كون الاول سلبيا والثاني مبطلا
لنفي هو عين التخالف المعنوي ومن يريد اتحاد النسبة قال وهذا الكلام فاسد
فان المجيب صرح بيقا النفي في الاول وابطاله في الثاني ومع ذلك قال
هما متحدان في النسبة وقد خفي على هذا المحقق وجه اتحاد النسبة
وهو ان الاتحاد على تسمين الاتحاد الظاهر وهو المعلوم وهذا غير
خفي فان اتحاد النسبة وقوعها في الثاني على حسب الوقوع في الاول
نحو جاءني زيد اخوك الثاني الاتحاد على حسب ما يعرض في الكلام من بعض
الحروف وذلك في حروف الجر تفيهما الوجهان ونحو ذلك نحو مررت
بزيد فان الباء جرت معنى الفعل على حاله وهو المرور فهذا هو القسم
الاول في الحروف القسم الثاني المجرور بحرف استثنائي كحتى وعد
او حاشا فانها تجر معنى الفعل الذي قبلها على حسب ما يعطيه معناها
وهو المحاشاة فانه معنى ان الحرف اوصل القيام مثلا الى ما بعده على
حسب التنزيه عنه المفهوم من الحرف فكذا هنا الاتحاد الظاهر
كما في نحو زيد اخوك وقد يكون على نحو ما يليق بما عرض في الكلام فان
البدل مع لا يوقف ما قبله على نحو ما تعطيه الا من المعنى وهو الاتحاد
في النسبة ولا يضر ان الاولى نفي والثاني اثبات لان ذلك مقتضى
العارض في الكلام وهذه الشبهة اعني عدم الاتحاد هي التي اوجبت لحذاق
المتاخرين القول بان حروف الاستثنا لا تتعلق بشيء فتامله والجواب
ما سبق من الاتحاد على ما يليق بالعارض في الكلام كما حققه الدماميني
فتامله ثم هذا الاشكال ان اعني اشكال عدم الضمير واشكال عدم
الاتحاد في النسبة هما على انه بدل بعض وعليه فواجيب بجواب
اخر هو منع الاتحاد في بدل البعض دايما وذلك انك تقول اكلت
الرغيف ثلثه فالثلث ماكول دون الرغيف وكذا بدل الاشتمال
فلا يختص هذا البدل بالمخالفة بل نظراوه كذلك ورد بان التخالف

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)